Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 485-500
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.28

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Estimation and analysis of the impact of sub-indicators of competitiveness in foreign direct investment in Arab countries for the period (2009-2018)

Researcher: Yaser Amer Hameed
College of Administration and Economics
University of Mosul
yaseraltaai85@gmail.com

Prof. Dr. Bashar A. AL-Iraqi
College of Administration and Economics
University of Mosul
bashar_a92@yahoo.com

Abstract:

The research dealt with the impact of competitiveness on foreign direct investment for Arab countries classified within the global competitiveness index (Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Kuwait, Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, Oman, UAE), for the period (2009-2018). Proceeded from the hypothesis that Competitiveness represented by the sub-indicators of the Global Competitiveness Index has a positive relationship and impact on foreign direct investment, and the research aims to define the concept of competitiveness. As a modern concept and to determine the type of relationship and its impact between competitiveness and foreign direct investment, by making use of recent data provided by the World Economic Forum and the World Bank. Based on the economic measurement represented by the Balanced Panel Data method, which included unit root tests for data, and the use of the Generalized Moments Methodology (GMM) to reach an estimate of the relationship and its direction, it can be used in investment decisions. The results confirmed a positive impact of the efficiency enhancers index on the flow of foreign direct investment, which calls for action to adopt policies and strategies by Arab countries that contribute to enhancing the positive impact in the flow of foreign direct investment.

Keywords: Double data method, competitiveness, global competitiveness index, foreign direct investment.

تقدير وتحليل أثر المؤشرات الفرعية للقدرة التنافسية في الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان العربية للمدة (٢٠٠٩-٢٠١٨)

الباحث: ياسر عامر حميد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

أ.د. بشار احمد العراقي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

تناول البحث أثر القدرة التنافسية في الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان العربية المصنفة ضمن مؤشر التنافسية العالمية وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، قطر،

تاريخ الاستلام: 2022/6/18 | تاريخ القبول: 2022/7/25 | jaes@tu.edu.iq

البحرين، عمان، الامارات)، للفترة (2009-2018) وانطلق من فرضية مفادها أن للقدرة التنافسية والمتمثلة بالمؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية علاقة وأثر موجب في الاستثمار الأجنبي المباشر، ويهدف البحث إلى تعريف مفهوم القدرة التنافسية بعدها مفهوماً حديثاً وتحديد نوع العلاقة وأثرها ما بين القدرة التنافسية والاستثمار الأجنبي المباشر، عبر الاستفادة من البيانات الحديثة التي يقدمها المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي وبالاستناد إلى القياس الاقتصادي المتمثل بطريقة البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) التي اشتملت على اختبارات جذر الوحدة للبيانات، واستعمال منهجية العزوم المعممة (GMM) للوصول إلى تقدير العلاقة واتجاهها يمكن استعماله في القرارات الاستثمارية. فقد أكدت النتائج إلى وجود تأثيرا ايجابي لمؤشر القدرة التنافسية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يستدعي العمل على تبني سياسات واستراتيجيات من قبل الدول العربية تسهم في تعزيز الأثر الايجابي في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، مؤشر التنافسية العالمية، الاستثمار الاجنبي المباشر.

المقدمة

شكلت القدرة التنافسية ومحاولة الانتقال بها إلى مستويات مرتفعة ضمن مؤشراتها العالمية أحد المحاور الرئيسة التي سعى صناع السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار الاستثماري في معظم بلدان العالم المتقدمة منها والنامية والاهتمام بها وأعطائها أولوية التحقيق خلال السنوات القليلة الماضية. ومع التحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، وفي وقت اتسمت فيه الاقتصاديات المعاصرة بكثافة التمويل، وفي ظل تعاظم حركة رؤوس الأموال الدولية ورغبة الدول في جذب واستقطاب ما تحتاجه منها إذ تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أهم قنواتها، أصبح للقدرة التنافسية وتوفير متطلباتها ورفع معدلات مكوناتها ضرورة ملحة من أجل دعم وتسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية الاقتصادية.

اهمية البحث:

يعد مؤشر التنافسية العالمية إحدى الأدوات المهمة التي يسترشد بها صانعي القرارات الاستثمارية يمكن من خلالها عقد المقارنات مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية عند رسم السياسات الاستثمارية في مختلف المجالات، ومن هنا تبرز أهمية البحث من خلال تأكيده على الدور الذي يمكن أن تمارسه مؤشرات التنافسية في التأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعد معرفتها من المسائل المهمة التي تساعد المستثمرين على تحديد وجهت استثماراتهم المستقبلية وإدارة المخاطر المرتبطة.

مشكلة البحث:

في ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة لجذب الاستثمارات المحفزة للنمو الاقتصادي، يفوز بها من يمتلك القدرة على تهيأت البيئة المواتية لها، وعليه يمكن لمشكلة البحث أن تتمحور بشكل رئيسي في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل تمارس المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لدول العينة دورا مؤثرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- وماهي قيمة واتجاه التأثير الذي يمكن تمارسه المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية لدول العينة في الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضية البحث: ينطلق البحث وفي ظل ما طرح من أسئلة ضمن مشكلة البحث من الفرضيات الآتية:

- ❖ تمارس مؤشرات التنافسية العالمية لعينة البحث تأثيرها على حجم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول عينة البحث.
- ❖ تتباين قيمة واتجاه تأثير المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول عينة البحث.

أهداف البحث

- ❖ تقدير وتحليل أثر المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان عينة البحث.

حدود البحث:

أ. **الحدود المكانية:** تناول البحث البلدان العربية جميعها التي أدرجت ضمن مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الامارات).

ب. **الحدود الزمانية:** اتخذ البحث من الفترة (2009-2018) حدودا زمانية له، كونها الفترة التي شهدت اصدارات مؤشرات التنافسية العالمية.

خطة البحث: ينقسم البحث على ثلاثة مباحث، فبعد المقدمة واستعراض منهجية البحث، يقدم المبحث الأول الإطار النظري والمفاهيمي لمؤشر التنافسية العالمية، أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، فيما اختص المبحث الثالث بقياس أثر المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليله. وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الأسس المفاهيمية لمؤشر التنافسية العالمية

لم يعد مفهوم التنافسية محصورا بالمستويات الجزئية التي تخص تنافس الأفراد للحصول على فرص العمل المناسبة أو المؤسسات والشركات لكي تحافظ على قدرتها على البقاء والتطور، إنما تجاوزه إلى مستويات اكبر لتشمل القطاعات ولتسير باتجاهات متقدمة لتصل إلى مستويات الاقتصادات والدول في ظل الرغبة في ضمان استدامة أدائها وتحسين مستويات كفاءتها، كما لم تعد الجوانب الاقتصادية هي الأسس الوحيدة المكونة للتنافسية إنما تعدتها إلى جوانب أخرى كالأطر المؤسساتية والتعليم والصحة والتكنلوجيا والأسواق والابتكارات وغيرها، ليظهر وخلال السنوات القليلة الماضية ما يعرف بمفهوم التنافسية العالمية، التي تسعى الدول جاهدة لاحتلال المراكز المتقدمة في مؤشراته، والتي تعد جزءا اساسيا ومهما من مؤشر أوسع يعرف بمؤشر المناخ الاستثماري (Nogueira & Madaleno, 2021: 789).

اولاً. تعريف القدرة التنافسية العالمية: تداخل مفهوم القدرة التنافسية وارتبط مع عدد من المفاهيم الاقتصادية القريبة في المفهوم المختلفة في المضمون كالتنافسية والميزة التنافسية والقدرة التنافسية، الأمر الذي منعه من الوصول إلى اجماع واسع ومطلق يمكن أن يعطى لمفهوم القدرة التنافسية شكلا محددا في معناه ومتضمناته وأبعاده، لذا كان لزاما علميا توضيح تلك المفاهيم المتداخلة بغية التمييز بينها وبين المفهوم الأساس المتمثل بالقدرة التنافسية.

أثار عدم وضوح مفهوم التنافسية واستخدامه كمظلة لطيف من السياسات الصناعية والتجارية انعكس باتساع في المؤشرات المستخدمة التي تكاد تشمل كل نشاط الاقتصاد والمجتمع الكثير من وجهات النظر حول تعريفه وتوضيح متضمناته، فقد عرفت على أنها القدرة على الثبات أمام المنافسين من أجل تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وابتكار وتجديد (الياس، ٢٠٢١: ٢٣٠-٢٤٨)، أما السلمي (2001) فقد بين أن التنافسية هي الجهود والإجراءات والابتكارات والأنشطة الإدارية والتسويقية والإنتاجية التي تمارسها المنظمات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر اتساعا في الأسواق التي تهتم بها(السلمي، ٢٠٠١: ١٠١).

في حين عبر مفهوم الميزة التنافسية، الذي جاء كتطور وانتقال لمفهوم الميزة النسبية التي تتمثل تقليدياً فيما تمتلكه الدولة من موارد كالمواد الأولية، انخفاض أجور العمالة، المناخ، والموقع الجغرافي التي كانت تسمح لها بإنتاج منتجات منخفضة التكلفة، على انها الابداع الذي تحدثه المنظمة عبر امتلاكها طرق وأدوات ذات فاعلية أكبر من تلك التي يستخدمها منافسيها في العمليات الإنتاجية (porter, 1993: 48).

اما القدرة التنافسية فهي تعد مفهوم واسع يشمل مجالات الاقتصاد الكلي والجزئي، وبالرغم من عدم وجود اتفاق تام على تعريف موحد لها إلا أنه يمكن الاشارة إليها، ضمن مفاهيم متنوعة ومتقاربة نوعا ما، وحسب ما عبر عنها عدد من الباحثين، بأنها توظف المعرفة التقنية والتكنلوجية في إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن قدرة الشركة التنافسية يعبر عنها بقابليتها على انتاج سلع وخدمات ذات مواصفات عالية وبأسعار مناسبة وتلبيتها لمتطلبات الزبائن بكفاءة أعلى من منافسيها (Oughton, 1997: 107)، وعبر عنها (Shah 2020) بحجم الحصة السوقية للشركة ودرجة تطور منتجاتها فضلاً عن قابليتها على الابتكار (Sachin, 2020: 121).

أما قدرة الدولة التنافسية والتي تبلور الجانب النظري حولها بمدرستين رئيسيتين:

١. مدرسة الأعمال التي تركز على التكلفة والإنتاجية مما يساعدها على التفوق في الأسواق العالمية لتصبح التنافسية بذلك سياسة وطنية تعمل على جذب رؤوس الأموال وترسيخ التقنية والمساهمة في الإنتاج الدولي، مما يستلزم تحسن السياسات داخل البلد وتحديث المؤسسات بهدف تحقيق انتاج متقدم يعد مفتاح التنافسية (Baibulekova, et al., 2018: 17).
٢. مدرسة الاقتصاد التي تركز على الرفاه الاقتصادي داخل البلد وعلى جوانب التجارة الخارجية والدور الذي تلعبه في النمو، فهي بذلك تربط رفاهية المجتمع بمعدلات النمو الاقتصادي المستدام ولأجل ذلك لابد من الإبداع والابتكار في الانتاج فضلاً عن رفع مستواه في مجالات الكثافة الرأسمالية ونقل عمليات الإنتاج ذات العمالة الكثيفة إلى الدول التي تتسم بالوفرة النسبية في العمالة وتكاليف الانتاج المنخفضة حتى يكون بمقدورها تصريف إنتاجها ورفع مستويات دخل مواطنيها، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية (Adamkiewicz, 2019: 100).

فقد قدم الفكر الاقتصادي والاداري عدة مفاهيم وتعريفات للقدرة التنافسية فعرفها Tyson (1992) على أنها قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تلبي معايير الجودة الدولية مع زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي (Triantafyllou, 2014: 2)، فيما عبر عنها المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) (WEF) بقابلية الاقتصاد المحلي على

تحقيق نسبة نمو مرتفعة ومستدامة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال ارتفاع حجم صادراتها السلعية (Galgánková, 2020: 3).

ووفقاً لرأي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
(Organization for Economic Co-Operation and Development)

تتجه القدرة التنافسية العالمية للتعبير عن امكانيات الدولة لزيادة دخول مواطنيها في الأجل الطويل عن طريق انتاج سلع وخدمات ذات مقبولية عالمية في الاسواق الدولية (Jovan & Martinović, 2014: 762)، اما Leiqhtner (2010) فقد اشار الى أنها قدرة بلد ما على تحقيق أهداف سياسته الاقتصادية الرئيسة ولا سيما تلك المتعلقة بنمو الدخل والعمالة دون مواجهة مشاكل في ميزان المدفوعات (Kokaurov, 2019: 11)، فيما عدها porter (2008) نصيب أو حصة المنتجات المحلية لدولة ما في الأسواق العالمية (Siudek & Zawojska, 2014: 101) في حين عرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) (Development Institute For Management) بإمكانية الدولة على خلق بيئة اقتصادية تحقق قيمة أكبر للشركات ورخاء أعلى لمواطنيها عن طريق سياساتها الاقتصادية المستقرة (Kiselakova, et al., 2018: 590).

مما تقدم فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها قدرة الشركات أو القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها، في ظل المنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية (اقتحام الأسواق الدولية)، وقد ترجع هذه القدرة إلى الأسعار المنخفضة (التنافسية السعرية)، أو إلى عوامل أخرى كالجودة أو الابتكار أو العلامة التجارية.

ثانياً. مؤشر التنافسية العالمية: يرى المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أن قياس القدرة التنافسية عملية معقدة تستند إلى 12 عاملا مؤثرا تدخل كلها في بناء مؤشر المنتدى المركب (Global Competitiveness Index) (GCI) لتحديد القدرة التنافسية للبلد (Triantafyllou, 2014: 3).

وتصنف العوامل المؤثرة هذه إلى ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

١. المتطلبات الأساسية: المؤسسات، البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الأساسي.
٢. معززات الكفاءة: التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق المحلية.
٣. عوامل التطور والابتكار: تطور بنية الأعمال والقدرة على الابتكار.

ويعتمد المنتدى على المعطيات المتوفرة بخصوص العوامل سالفة الذكر لقياس القدرة التنافسية لـ 141 دولة، يتم تصنيفها عبر مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى سنويا (Bhand & Goel, 2017: 2173).

المؤشر الفرعي الاول: المتطلبات الأساسية.

يمثل هذا المؤشر اساسيات قيام اقتصاد الدولة، والتي لا يمكن للاقتصاد العمل دون توفرها، وترتكز على اربعة ركائز وهي:

اولاً. المؤسسات: تعد البيئة المؤسساتية، وبما تتضمنه من مؤشرات تجمع معظم الأبعاد السياسية والقانونية والتنظيمية لمؤسسات الدولة، أحد محددات المناخ الاستثماري الذي تتفاعل ضمنه الأفراد

والشركات، ولها صلة قوية بالقدرة التنافسية عبر ثقة المتعاملون بالنظم والقوانين التي تنتهجها الدولة اتجاه العمليات التجارية، فضلاً عن ما تتصف به هذه المؤسسات من كفاءة في عملها ووضوح الإجراءات والابتعاد عن الروتين، كما لمتانة النظام القضائي دورا أساسيا في تعزيز المؤسساتية عبر استقلاليته وقدرته على حماية الحقوق الفكرية والمادية (Nababan, 2019: 7).

ثانياً. البنية التحتية: تتمثل البنية التحتية بشكل عام بشبكات الصرف الصحي، الطرق، الكهرباء، شبكات المياه وتكنلوجيا الاتصالات، وقد بينت النظرية الاقتصادية الأثر الايجابي للبنية التحتية المتطورة على زيادة انتاجية القطاعات المختلفة، عبر تدني تكاليف الخدمات وسرعة الحصول عليها نتيجة لجودة وسائط النقل والسكك الحديدية والطرق فضلاً عن نوعية المرافق العامة (Palei, 2015: 168).

ثالثاً. بيئة الاقتصاد الكلية: تتضمن بيئة الاقتصاد الكلي 5 متغيرات وهي حالة موازنة الدولة، التضخم، الادخار المحلي، التصنيف الائتماني للدولة، حجم دين الدولة، ويعد استقرارها عاملاً مهما للتنافسية العامة للدولة، فلا يمكن للشركات اتخاذ قرارات سليمة عند معدلات التضخم المرتفعة، ووجود تقلبات في أسعار الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة، فضلا عن فرض ضرائب مرتفعة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو انخفاض الإنفاق العام على البنية التحتية، فهي تعمل بمجموعها على ارتفاع التكاليف وبالتالي انخفاض العائد المتوقع، كل هذه العوامل تضعف تنافسية الدولة وتحد من القدرة الاستثمارية لها (Fabus, 2018: 851).

رابعاً. الصحة والتعليم الأساسي: إن القوى العاملة التي تتمتع بالصحة تزيد من قدرة الدولة التنافسية، إذ ترتفع مستويات الانتاج مع ارتفاع الحالة الصحية للعمال عبر قدرتهم على زيادة واستغلال ساعات العمل بالشكل الأمثل، لذا فإن توفر نظام صحي جيد يعزز من قابلية أفراد المجتمع على العمل، فضلا عن الحالة الصحية فإن الركيزة تتضمن مستوى ونوعية التعليم الأساسي الذي يتلقاه أفراد المجتمع. وازدادت أهمية التعليم مع تطور عمليات الانتاج والتخلي عن الصناعة اليدوية وبدت الحاجة إلى نوعية عمال أكثر قابلية على التعامل مع مراحل التصنيع المتقدمة (Sala, et. al., 2015: 9).

المؤشر الفرعي الثاني: محفزات الكفاءة

وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي تتضمن هذا المؤشر ستة ركائز والتي تعد معززات كفاءة لقدرة الاقتصاد التنافسية وهي:

اولاً. التعليم العالي والتدريب: ترتكز القدرة التنافسية للدولة على نوعية مواردها البشرية ومستوى التعليم والتدريب الذي يمتلكوه، وذلك عبر ارتفاع قدرة العاملين على الاستجابة مع متغيرات البيئة الصناعية والاقتصادية، لذلك فان جودة التعليم والتدريب المهني ينتج عنه أفراد ذات امكانيات تستطيع مواكبة التطورات لنظام الانتاج (Sala, et al., 2013: 11)

ثانياً. كفاءة سوق السلع: تمتاز الدول التي تمتلك سوق سلعية كفؤة بقابليتها على إنتاج مزيج أمثل من السلع والخدمات، عبر تفاعل قوى العرض والطلب دون وجود عوائق تحد من حجم النشاط التجاري، ويسهم هذا السوق بفاعلية أكبر في الاقتصاد عبر جذب المزيد من منظمات الأعمال لأمتلكه مزايا تنافسية كانخفاض عوائق الدخول إلى السوق ومحدودية التدخل الحكومي فضلا عن وضوح القوانين والأنظمة التي تحكم عمله (Şener, 2013: 456).

ثالثاً. كفاءة سوق العمل: تُعد كفاءة سوق العمل أمرا اساسياً لضمان التوظيف الأمثل للعاملين داخل النظام الاقتصادي، عبر قدرة العمال على الانتقال ضمن الانشطة الاقتصادية بمرونة وذلك لوجود قواعد توضح آليات التعاقد والتشغيل وتنظم العلاقة بين العاملين وادارات المنظمات وتحديد الحقوق والواجبات بينهما منعا لحدوث اضطرابات تنعكس سلبا على البيئة الاقتصادية (Mohaghar, et al., 2018: 353).

رابعاً. تطور الأسواق المالية: تمارس الأسواق المالية المتطورة دورا أساسيا في دعم القدرة التنافسية للدولة، عبر وظيفتها الرئيسية المتمثلة بالوساطة المالية وقابليتها على جذب الموارد المعطلة من قبل الأفراد والشركات وإعادة توظيفها عبر تمويلها لوحدات العجز، إذ تعد الاسواق المالية المحرك الرئيس للاقتصاد من خلال ما توفره من خدمات وموارد انتاجية المتمثلة برأس المال تؤدي إلى زيادة انتاجية الدولة ورفع قدرتها التنافسية (Cazacu, 2015: 369).

خامساً. التطور التكنولوجي: تعكس هذه الركيزة نوعية وجودة تقنيات المعلومات التي تمتلكها الدولة ومدى إمكانية استخدامها والوصول إليها من قبل المنظمات العاملة في اقتصادها، لأهمية التقنيات الاتصالاتية والمعلوماتية في تعزيز انتاجية قطاعاتها، عبر سهولة اجراء الاتصال بقنوات المعرفة ومعالجة المشكلات المتعلقة بالعمل (Trlaković, et al., 2018: 1049).

سادساً. حجم السوق: تتأثر انتاجية الدولة بحجم السوق إذ تسمح الأسواق الكبيرة باستغلال وفورات الإنتاج، حيث اتخذت الأسواق العالمية بديلاً للسوق المحلي في البلدان التي تتصف بصغر حجم اسواقها، دفع ذلك بالدول لأن تكون أكثر انفتاحاً على العالم لزيادة صادراتها بسبب وجود سوق عالمية تسمح للشركات المحلية من تسويق منتجاتها فيها، ويشير الأدب الاقتصادي أن هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح والنمو وخصوصا بالنسبة إلى الدول ذات الأسواق الصغيرة، لهذا تعد التجارة العالمية بديلاً عن الطلب المحلي في تحديد حجم السوق للشركات، وبالتالي زيادة تنافسية الدولة (Petrarca & Terzi, 2018: 2197).

المؤشر الفرعي الثالث: عوامل الابتكار والتطور.

تعد مجموعة للابتكار والتطور مفتاحاً للاقتصاديات القائمة على الابتكار، ويتضمن الركائز الآتية:

اولاً. تطور الأعمال: يؤدي تطور بيئة الأعمال إلى رفع حجم إنتاجية الدولة من السلع والخدمات، مسببتاً زيادة في قدرتها التنافسية عبر جودة شبكات الأعمال التي تحتوي على عدد كبير من الموردين المحليين يرتبطون مع الشركات ارتباطا مشترك، فضلاً عن الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات لتعزيز التطور والابتكار والتي تعد حافزا لجذب المزيد من الشركات، إذ تتضمن هذه الركيزة على متغيرات فرعية عدة وهي عدد الموردين المحليين، نوعية الموردين المحليين، تطور شبكات الاعمال، ترابط القطاعات، طبيعة القدرة التنافسية، اتساع سلسلة القيمة، مراقبة التوزيع العالمي، تطور عمليات الإنتاج، حجم التسويق، قابلية تفويض السلطة، احترافية ادارة الأعمال (Roy, 2018: 17).

ثانياً. الابتكار: يعد الابتكار التقني عاملاً مهم لدعم التنافسية، إذ إن الدول الأقل تقنية يبقى بإمكانها تحسين إنتاجيتها عن طريق استخدام التقنيات الاكثر حداثة، أما بالنسبة للدول التي استنفذت الحلول التقنية في تعزيز انتاجيتها فمن الواجب عليها أن تصمم وتبتكر عمليات ومنتجات ترفع من قدرتها التنافسية، عبر توفير بيئة تدعم النشاط الإبداعي للقطاعات كافة وتعزز عمليات البحث والتطوير

وزيادة التعاون بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات المنتجة، تتضمن هذه الركيزة ثمانية متغيرات وهي القدرة على الابتكار، جودة مؤسسات البحث العلمي، إنفاق منشآت الأعمال على البحث والتطوير، التعاون بين الجامعات ومنشئات الأعمال في مجال البحث والتطوير، امتلاك الحكومة للتقنيات الحديثة، توافر العلماء والمهندسين، نسبة براءات الاختراع لكل مليون نسمة، حماية الملكية الفكرية (Bondareva & Tomčík, 2015: 23).

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

اولاً. مفهوم الاستثمار: يعرف الاستثمار بأنه تحويل رأس المال من شكله الأصلي النقدي إلى الانتاجي او الخدمي، وعليه فإن مجالات الاستثمار تتسع لتشمل نواحي الحياة الاجتماعية جميعها وليس المجالات الاقتصادية المنتجة للسلع فقط، أو هو التخلي عن الاستهلاك الحالي للأفراد بهدف الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض التضحية الحالية لأموال المستثمر، وتوفير عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقق هذا التدفق (حمزة، ٢٠١٢: ٢٥).

ثانياً. أهمية الاستثمار: يمارس الاستثمار دوراً مهماً في النمو، وهو يمثل نسبة ليست بالقليلة من الناتج المحلي الاجمالي لأي اقتصاد، إذ إن الاستثمار هو العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي وكذلك في كمية وكيفية هذا النمو، أي إن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة على جذب التدفقات النقدية المطلوبة ومن ثم القدرة على توفير الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يكون لها تأثيراً نسبياً لأصحاب رؤوس الاموال في اتخاذ قرارات الاستثمار في أي بلد (الوزني، ٢٠٠٣: ٢).

١. يسهم الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية للبلد.
٢. يسهم الاستثمار في احداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة والمطورة وتكييفها مع الظروف التي تحكم المجتمع.
٣. يسهم الاستثمار في مكافحة البطالة عبر استخدام الأيدي العاملة والتي تسهم بدورها في زيادة الطاقة الانتاجية.
٤. يسهم الاستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة.
٥. يسهم الاستثمار الأجنبي في تحسين وضع ميزان المدفوعات ولاسيما إذا ما حصل تصدير لهذه السلع (سعدي، ٢٠١٧: ١٦).

ثالثاً. انواع الاستثمار: توجد أنواع متعددة من الاستثمار طبقاً للهدف والفرص والوسائل والعائد والمخاطر، منها الاستثمار الوطني والأجنبي، المباشر وغير المباشر والاستثمار الخاص والعام، والاستثمار الطويل الأجل، وقصير الأجل، والاستثمار ذو العائد السريع او البطيء، التطويري والاستراتيجي، والمادي والاجتماعي، والاستثمار الإجمالي والاستثمار الصافي والاستثمار المحفز والعقيم (امين، ٢٠١٩: ٢٩٤).

رابعاً. تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر: هو تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الاصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، أو هو تكوين منشاة أعمال جديدة، او توسعة منشاة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى (ابادي وعبود، ٢٠١٨: ٢٥٥).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 485-500
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.28

خامساً. عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر: هناك عوامل عدة تساعد على تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية ويمكن ايجازها بما يأتي (عريقات، ٢٠٠٧: ١٨):

١. تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي الداخلي والخارجي.
٢. سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار بعيداً عن البيروقراطية.
٣. سهولة إجراءات تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
٤. إمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
٥. المعرفة المسبقة بقوانين وأوضاع الاستثمار في البلد.
٦. أن يتمتع المستثمر من الاعفاءات والرسوم الجمركية.
٧. توفر البنية التحتية وعناصر الانتاج.
٨. توفر سوق منظمة لتداول الاوراق المالية.
٩. وضوح القوانين المنظمة للاستثمار.
١٠. اتساع حجم السوق الداخلي في البلد.
١١. المعرفة المسبقة بفرص الاستثمار المتاحة في البلد.
١٢. الاستقرار الاقتصادي وثبات سعر صرف العملة المحلية.

المبحث الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج

للوصول إلى قيم كمية يمكن من خلالها تحليل وتفسير طبيعة وحجم واتجاه التأثير الذي يمكن أن يمارسه المتغيرات التوضيحية المتمثلة بـ (المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية) في المتغير المعتمد والمتمثل بصافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العربية عينة البحث للفترة (2009-2018)، وبالآتي إثبات الفروض البحثية أو نفيها تم اعتماد منهجية تقدير الأنموذج الخطي، وكما يأتي:

اولاً. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: تم اعتمد اختبار لـ (IPS) Im, Pesaran & Shin test (2003) الذي تم ادراج نتائجه في الجدول رقم (١) عند مستوى معنوية 5%، والتي أثبتت أن القيم المحسوبة احصائياً للمتغير (الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI))، وحسب ما أوضحتها قيم Prob. التي لم تتجاوز قيمة الـ 0.05 معنويتها الاحصائية عند المستوى سواء كان بوجود حد ثابت أو وجود حد ثابت واتجاه زمني. في حين لم تستطع المتغيرات الأخرى (المتطلبات الاساسية (BAS)، معززات الكفاءة (EFF)، المعرفة والابتكار (INO)، من تحقيق استقراريتها واثبات معنويتها الاحصائية عند المستوى حيث فشل اختبار Prob. في النزول عن حاجز الـ 0.05 سواء كان بوجود حد ثابت أو وجود اتجاه زمني، ولكنها استطاعت تحقيق استقراريتها واثبات معنويتها الاحصائية من خلال عدم تجاوز Prob. قيمة الـ ٠,٠٥ عند وجود حد ثابت واتجاه زمني عند إعادة اختبار استقراريتها عند الفرق الاول، حيث أظهرت نتائج الاختبار خلو جميع المتغيرات من مشكلة جذر الوحدة مما سمح بإجراء تحليل الانحدار من دون أية معالجة للمتغيرات المستخدمة والتي تم عرضها في الشكل رقم (١).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 485-500
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.28

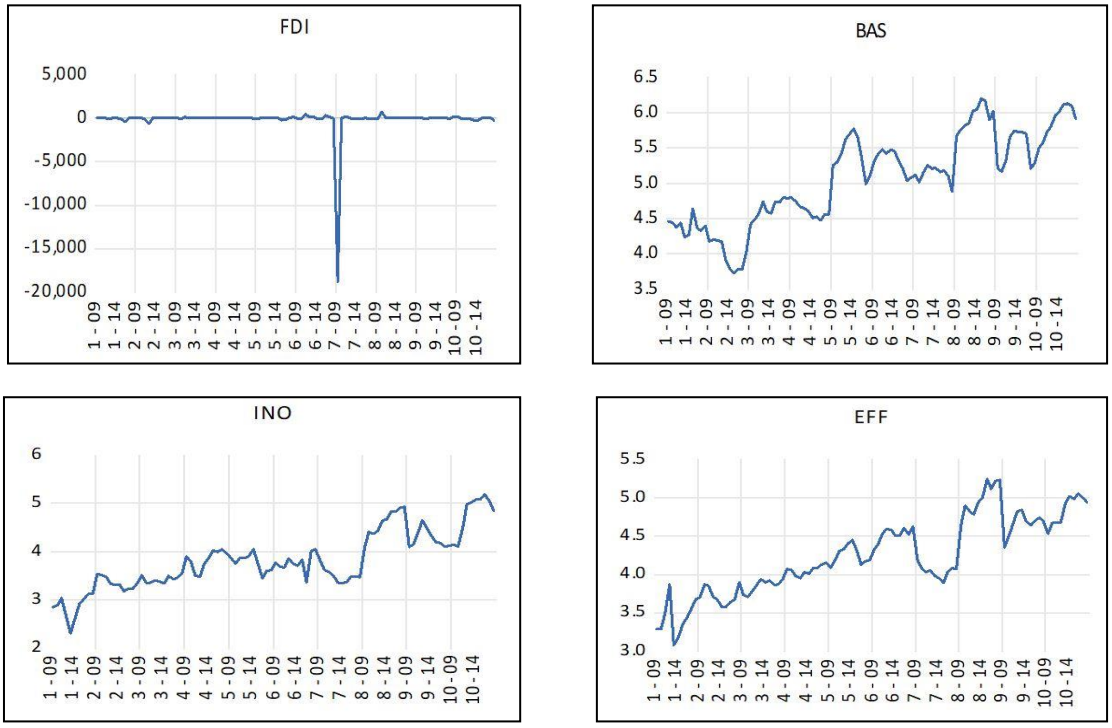

الشكل (١): الرسوم البيانية للبيانات المزدوجة لمتغيرات الدراسة وبصيغتها الخطية

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 12.

الجدول (١): نتائج اختبار Im, pesaran & Shin لاستقراريه بيانات الـ Panel Data لمتغيرات الدراسة بصيغتها الخطية

Variables	Level		First Difference	
	Intercept	Trend and Intercept	Intercept	Trend and Intercept
FDI	-10.4371	-3.00183		
Prob.	0.0000	0.0013		
BAS	-1.09106	2.47999	0.29975	0.04594
Prob	0.1376	0.9934	0.0000	0.0000
EFF	-1.16762	0.42507	-2.65875	-0.93803
Prob	0.1215	0.6646	0.0000	0.0000
INO	-0.71755	0.09030	-2.57098	-1.75525
Prob	0.2365	0.5360	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

تم اعتماد فترة الابطاء بالاستناد الى Automatic selection of maximum lags ضمن برنامج Eviews 12.

ثانياً. تقدير وتحليل أثر المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر: يعكس النموذج الأثر المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية والذي يضم ثلاثة مؤشرات (متغيرات) وهي: المتطلبات الاساسية (BAS)، معززات الكفاءة (EFF)، والمعرفة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 485-500
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.28

والابتكار (INO)، في صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، بالاعتماد على منهجية النموذج الخطي واستخدام نظام العزوم المعممة (GMM) والتي عرضت نتائجه في الجدول رقم (٢).

الجدول (٢): نتائج تقدير أثر المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) وفقا لنموذج العزوم المعممة (GMM)

Method: Panel Generalized Method of Moments Sample(adjusted): 2011 2018 Periods included: 8 Cross-sections included:10 Total panel (balanced) observations: 80				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
Y (-1)	-0.00151	0.00022	-6.863636	0.0001
BAS	-9.33647	2.58821	-3.607307	0.0000
EFF	14.35785	4.55937	3.149086	0.0000
INO	-5.16190	1.90155	-2.714574	0.0044
Root MSE	183.0093	Mean dependent var		-8.674490
S.D. dependent var	184.8079	S.E. of regression		187.7636
Sum squared resid	2679393.	J-statistic		5.174496
Instrument rank	10	Prob(J-statistic)		0.521636

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

وبالاستعانة باختبار Arellano & Bond (1991)، والذي أدرجت نتائجه في الجدول رقم (٣) للكشف عن اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار نموذج GMM، عبر اختبار الفرضية التي تنص على أن حد الخطأ غير مرتبط تسلسلياً باستخدام اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء ذات الخطوة الاولى AR2، والذي تشير قيمة إحصائية ومن خلال تخطيها حاجز 0.05، إلى قبول فرض العدم والذي يقضي بعدم وجود هذا الارتباط، مما يعني أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسلياً، وهو ما يستوفي شروط منهجيةGMM .

الجدول (٣): اختبار Arellano-Bond Serial لنموذج المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية

Arellano-Bond Serial Correlation Test **Equation: Untitled**				
Test order	**m-Statistic**	**rho**	**SE(rho)**	**Prob.**
AR(1)	-2.110469	-226037	107102	0.0348
AR(2)	-1.838233	-771863	419894	0.0660

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (31/12/2022); Vol. 18, No. 60, Part (1): 485-500
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.60.1.28

وللكشف عن معنوية النموذج المقدر، تم اعتماد اختبار Wald-Test الذي أدرجت نتائجه في الجدول رقم (٤)، والتي أكدت معنوية نموذج الانحدار، إذ لم تتخطى احتمالية F-Statistic حاجز الـ 0.05

الجدول (٤): اختبار Wald-Test لنموذج المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمية التجميعي

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	Df	Prob.
F-statistic	410.4976	(2, 76)	0.0000
Chi-square	820.9951	2	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ولبيان حقيقة اتخاذ النموذج المقدر التوزيع الطبيعي من عدمه، تم اعتماد اختبار (Test Jarque-Bera) المعروض في الشكل رقم (٢)، والذي أكدت نتائجه على أن النموذج المقدر لم يتبع التوزيع الطبيعي، إذ لم تتجاوز القيمة الاحتمالية Jarque-Bera حاجز الـ 0.05، الأمر الذي يدعم قبول الفرض البديل والذي ينص على أن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، وهو ما ينسجم ومتطلبات نماذج GMM.

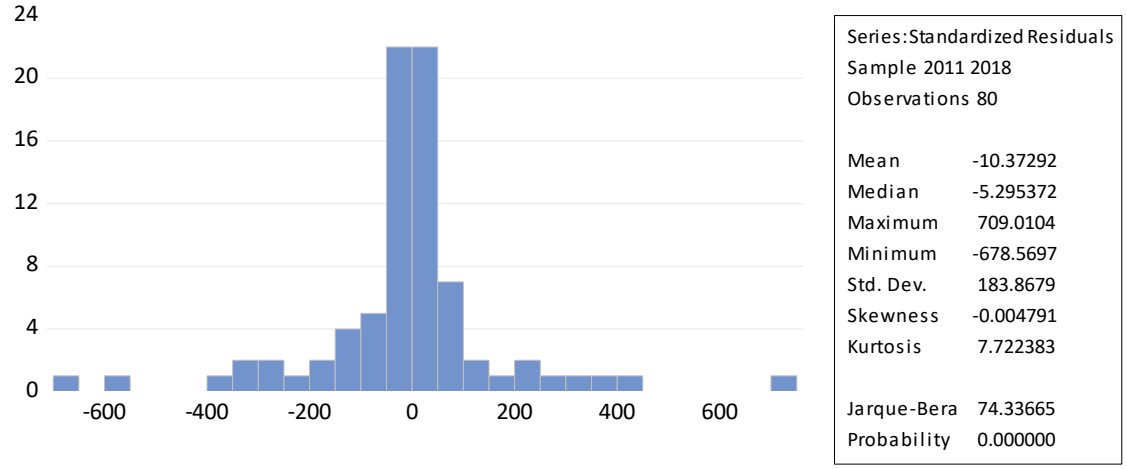

الشكل (٢): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد الى نتائج برنامج (Eviews 12).

بالاستناد إلى ما تقدم من معطيات، وفي ضوء ما سبق من اختبارات عدة للنموذج والتي أكدت بمجملها على صحة النموذج، جاءت نتائج التقدير الواردة في الجدول رقم (٢) كما يأتي:

١. معنوية التأثير لكلاً من المتطلبات الأساسية (BAS)، ومعززات الكفاءة (EFF)، والمعرفة والابتكار (INO).
٢. توافق التأثير الايجابي لمتغير معززات الكفاءة (EFF) في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مع المنطق الاقتصادي والدراسات التجريبية التي أطرت هذه العلاقة والتي تشير إلى أن تعزيز كفاءة القطاعات المختلفة للدولة، تعمل على رفع مستويات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعامل 14.357، الأمر الذي يشير إلى أن تغير الاستثمار الأجنبي المباشر بواقع 14.357 وبنفس اتجاه التغير في تعزيز الكفاءة للدولة بمقدار واحد صحيح.

٣. جاء الأثر السلبي لمتغير المتطلبات الاساسية (BAS) مناقضا للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن توفر المتطلبات الأساسية لقيام الانشطة الاقتصادية يعمل على تخفيض مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعامل 9.336، بمعنى تغير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 9.336 بعكس اتجاه التغير في المتطلبات الأساسية بمقدار واحد صحيح. وجاءت هذه النتيجة مناقضة لما جاء به أصحاب النظرية الحديثة إلا أنها تتوافق مع منطق وآراء رواد النظرية الكلاسيكية وما تفرضه من أن وجود الشركات الاجنبية مرهون بتوفر البنية المؤاتية لها بما يضمن مصالحها ويتلافا اتباع الدولة المضيفة لسياسات اقتصادية عدائية تهدد كيانها، بما يخلف الاثر السلبي لدخول الشركات متعدية الجنسية إلى البلدان العربية نتيجة لممارستها الهيمنة على الدول المضيفة واستغلالها من خلال التبعية الاقتصادية، فضلا عن ذلك فإن النظرية الكلاسيكية توكد على أن الشركات الأجنبية تمارس أحياناً الضغط على المؤسسات الإدارية والسياسية في الدول المضيفة لتحقيق أغراضها الخاصة لذا فإن امتلاك البلدان المضيفة لجهاز مؤسساتي وسياسي قوي يتمتع باستقلالية القرار يعد من الأمور التي تتعارض مع مطامع هذه الشركات، فضلاً عن هذا فإن النظرية الكلاسيكية بينت سلوك ورغبات الشركات المتعدية الجنسية عبر رغبة الاخيرة بتحويل أكبر قدر ممكن من أرباحها إلى الدولة الام وان وجود اقتصاد وسياسات اقتصادية جيدة يجعل من تحقيق هدف تحويل أرباحها إلى الدولة الأم بحرية ودون شروط الدولة المضيفة شيء مستحيل (الجميلي، ٢٠٠٧: ١٤) (ابوقحف، ٢٠٠١: ٨).

٤. جاء الأثر السلبي لمتغير المعرفة والابتكار (INO) مناقضا للمنطق الاقتصادي، والذي يشير إلى أن زيادة المعرفة والابتكار يعمل على تخفيض مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعامل 5.161، بمعنى تغير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 5.161 بعكس اتجاه التغير في المعرفة والابتكار بمقدار واحد صحيح، وربما يعود السبب إلى أنه كلما كانت المعرفة والابتكار متطورة ومرتفعة في الدولة أدى إلى عدم استطاعة الشركات المتعدية الجنسية من الاستثمار في ذلك البلد لتمتع ذلك البلد بدرجة عالية من المعرفة والابتكارات في المنتجات والمشاريع المتطورة وبالتالي يؤدي عدم امتلاك الشركات متعدية الجنسية إلى المعرفة والابتكار بشكل أفضل أو يساوي الابتكارات في هذه البلدان إلى صعوبة الدخول والعمل ومجاراة الشركات المحلية في هذه البلدان بسبب عدم قدرتها على الحصول على حصة سوقية في اسواق هذه البلدان، فضلا عن أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو أحد القنوات المهمة لنقل التكنلوجيا والمعرفة، لذا فإن امتلاك الدول إلى المعرفة والابتكارات يجعلها في غنى عن هذه الشركات واستثماراتها كما أن الدول المضيفة تعتمد على التقدم المعرفي للدول الأجنبية ففي حال توفر التقدم المعرفي للدول المضيفة أدى بها إلى الاستغناء عن الدول الأجنبية. (عبدالقادر، ٢٠١٢: ٢٥٠).

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

١. تتنوع العوامل الرئيسة المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث اشتمالها على المتغيرات السياسية فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية في تحديد مستويات تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول العينة خلال الفترة (2009-2018).

٢. تعد القدرة التنافسية من العوامل الأكثر تأثيرا في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة ٢٠٠٩-٢٠١٨ في الدول العربية عينة الدراسة.

٣. كان لمؤشر المتطلبات الأساسية (BAS) في مؤشر التنافسية العالمية تأثيرا سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر.
٤. مارس مؤشر المعرفة والابتكار (INO) في مؤشر التنافسية العالمية تأثيرا سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر.
٥. من جانب آخر فقد ساهم مؤشر معززات الكفاءة (EFF) في رفع مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة.

ثانياً. التوصيات:

١. بناءً فيما تقدم، يمكن القول بان نتائج الجانب التجريبي قد جاءت لتعكس تنوع العوامل في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العينة، مما ينبغي على السلطات القائمة في كل دولة من دول العينة قبل الشروع بأي خطة أو برنامج لتعزيز حجم الاستثمارات، اجراء دراسة موسعة وشاملة للعوامل المؤثرة في جذبه وعلى وجه الخصوص العوامل الاقتصادية والسياسية والبنيوية، بهدف الإلمام بالجوانب كافة التي تتضمنها هذه العملية، علاوة على إجراء التحليلات الإحصائية اللازمة اعتمادا على البيانات التاريخية. وبالتالي فإن السعي لرفع مستويات تدفق الاستثمارات المباشرة التي تقع مهمتها وبشكل رئيس على الحكومة ومتخذي القرارات الاقتصادية والمالية تصبح أكثر صعوبة وتكلفة وتحتاج إلى سياسات وبرامج طويلة الأمد تشارك في تنفيذها الحكومة فضلا عن دعم ومساندة المنظمات الدولية في الجوانب الفنية والمالية.
٢. يستدعي الأثر السلبي للمتطلبات الأساسية، إلى أن تدرس الحكومات التحديات والصعوبات التي ترافق تلك الاخفاقات الناجمة عن قصور وضعف مستوى تطور مؤسساتها وهيكلها الاقتصادي التي تعوق القدرة التنافسية لديها.
٣. يستدعي الأثر الايجابي لمعززات الكفاءة، إلى تقديم الحكومات المزيد من الدعم لعمليات التدريب والتطوير ورفع مستوى الجاهزية التكنلوجية لديها لتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
٤. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول العوامل الرئيسة المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء بصوره منفردة أو مجموعة لتلك العوامل، من أجل تغطية عددٍ من الجوانب التي مازالت بحاجة لمزيد من الفحص والتدقيق.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. ابادي، مصطفى الكاظمي النجف وعبود محسن عبد الرضا، ٢٠١٨، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية، مجلد ٢٦، العدد ٢.
٢. ابوقحف، عبد السلام، ٢٠٠١، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.
٣. امين، صلاح الدين احمد محمد، ٢٠١٩، أثر المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار على تدفق رؤوس الاموال للنهوض بالاقتصاد العراقي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد ١٥، العدد ٤٨.

٤. الجميلي، محمد عباس، ٢٠٠٧، الاصلاح الاقتصادي وأثره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، العراق.
٥. حمزة، حسن كريم، ٢٠١٢، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد ٢٣، جامعة الكوفة كلية الادارة والاقتصاد.
٦. سعدي، هدى، ٢٠١٧، أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية- دراسة قياسية اقتصادية للمدة ١٩٨٠-٢٠١٤، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.
٧. السلمي، علي، ٢٠٠١، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، دار غريب، القاهرة، مصر.
٨. عبد القادر، مدادي، ٢٠١٢، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد ٧، ٢٣٣-٢٥٠.
٩. عريقات، حربي موسى محمد، ٢٠٠٧، مناخ الاستثمار في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الخامس لكلية العلوم الادارية والمالية، الاردن.
١٠. الوزني، خالد واصف، احمد الرفاعي، ٢٠٠٣، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
١١. الياس، سالم، ٢٠٢١، التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الاعمال، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد ١، ٢٣٠-٢٤٨.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Adamkiewicz, H. G., 2019, The dimensions of national competitiveness: The empirical analysis based on The World Economic Forum's data, Economics and Business Review, 5(3): 92-117.
2. Baibulekova, L., Sauranbay, S., Kenzhebaeva, Z., Beimbetova, A., & Kenzhalina, Z., 2018, Modern Trends in The Formation of The International Competitiveness of The National Economy, Revista Espacios, 39 (14): 26.
3. Bhand, U., & Goel, M., 2017, Understanding Innovation by Analyzing the Pillars of the Global Competitiveness Index, International Journal of Law and Political Sciences, 11(8), 2165-2173.
4. Bondareva, I., & Tomčík, R., 2015, Comparison of economic development of the Slovak republic and the Czech Republic based global competitiveness index, Scientific Papers of the University of Pardubice, Series D: Faculty of Economics and Administration, 23(1),757.
5. Cazacu, A. M., 2015, Global Competitiveness Index and economic growth, In International Finance and Banking Conference, 369.
6. Fabus, M., 2018, Business Environment Analysis Based on The Global Competitiveness Index (GCI) and Doing Business (DB): Case Study Slovakia, Journal of Security and Sustainability Issues, 7(4), 831-839.
7. Galgánková, V., 2020, Competitiveness of V4 Countries Using the Global Competitiveness Index, In SHS Web of Conferences (Vol. 74, p. 06007), EDP Sciences.
8. Jovan, Z., & Bradić-Martinović, A., 2014, Competitiveness of Nations in selected SEE Countries, Procedia Economics and Finance, 8, 755-762.

9. Kiseľáková, D., Šofranková, B., Čabinová, V., & Onuferová, E. 2018, Competitiveness and sustainable growth analysis of the EU countries with the use of Global Indexes' methodology, Entrepreneurship and Sustainability Issues, 5(3), 581-599.
10. Kokaurov, N., 2019, Comparative Study on Competitiveness between Norway and Russia.
11. Mohaghar, A., Mahbanooei, B., Behnam, M., & Khavari, Z. 2018, Analyzing OECD's Labor Market Efficiency in 2018, Economic and Social Development: Book of Proceedings, 341-353.
12. Nababan, T. S., 2019, Development Analysis of Global Competitiveness Index of ASEAN-7 Countries and Its Relationship on Gross Domestic Product, Integrated Journal of Business and Economics, 3(1), 1-14.
13. Nogueira, M., & Madaleno, M., 2021, New evidence of Competitiveness based on the global competitiveness index, Econ. Bull, 41, 788-797.
14. Palei, T., 2015, Assessing the impact of infrastructure on economic growth and global competitiveness, Procedia Economics and Finance, 23, 168-175.
15. Petrarca, F., & Terzi, S., 2018, The Global Competitiveness Index: an alternative measure with endogenously derived weights, Quality & Quantity, 52(5), 2197-2219.
16. Porter Michael, L'avantage Concurrentiel des Nation, Traduire: Par Mirailles Et Autres, Inter Edition, Paris, 1993, P48
17. Roy, S., 2018, Impact of competitiveness drivers on global competitiveness index, Pacific Business Review International, Vol, 11, 17-29.
18. Sachin D Shah,2020, Global competitiveness index: Evaluation of the performance of Indian economy, International Journal of Humanities and Social ScienceResearch,119-122.
19. Sala-i-Martin, X., Bilbao-Osorio, B., Blanke, J., Hanouz, M. D., Geiger, T., Ko, C., & Schwab, K., 2013, The Global Competitiveness Index 2013-2014: sustaining growth, building resilience, The global competitiveness report, 2014, 3-52.
20. Sala-i-Martin, X., Crotti, R., Di Battista, A., Hanouz, M. D., Galvan, C., Geiger, T., & Marti, G., 2015, Reaching beyond the new normal: findings from the global competitiveness index 2015-2016, The Global Competitiveness Report, 2016 (2015), 3-41.
21. Şener, S., 2013, The Competitiveness of Turkish Economy within the Scope of WEF Global Competitiveness Index. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 75, 453-464.
22. Siudek, T., & Zawojska, A., 2014, Competitiveness in the economic concepts, theories and empirical research, Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia, 13(1),91-108.
23. Triantafyllou, S., 2014, Evaluation of the competitiveness and the business environment of Russian Federation: challenges and perspectives,1-54.
24. Trlaković, J., Despotović, D., & Ristić, L., 2018, Impact of technology-intensive exports on GDP of Western Balkan Countries. Journal of Policy Modeling, 40(5), 1038-1049.